

الخلاصة

القانون الشرعية الإسلامية ينبثق من مصدرين أساسيين من الوحي وهما القرآن الكريم والسنة النبوية. وأما المصادر الأحكام الأخرى مستخرج من هذا المصدرين الأساسيين. وأما العلم عن أصول الفقه معمول في الإستخدام والإستعمال المصادر الأحكام لمساعدة الإدراك والفهم النصوص الشرعية بالسهولة. أن الإمام الشافعي هو من الأول من ألف وجمع العلم أصول الفقه و صنف العلم المنهج الإستنباط. وكذلك يعرف عنه بالمذهبيين وهما القول القديم في العراق والقول الجديد في مصر. ومن المهم جدا ليس من الجميع الإجتهد في القول القديم قد تغيرت أحكامه. بل قد تحقق أن كل الإجتهد الشافعي في قوليه مبنية على أساس المنهج الأصول الفقه و الإستنباط الصحيح والمتين. من أجل ذلك أن المؤلف يحاول التحليل في المشاكل و المسائل الأحكام الفقه الشافعي من خلال المقارنة بين أصول المنهج و أصول الإستنباط في قوليه القديم والجديد. وفي التحصيل المعلومات والوثائق لهذا البحث أحتاج الرجوع الى المراجع الوثائق والأصلية كالكتب الفقه و الكتب الأصول الفقه و الكتب القواعد الفقهية و الكتب الشروح الحديث و الكتب التاريخ الإسلامية والمقالات في الفقه المجلة. ومن الحصائل و النتائج التحليلات لهذا البحث تدل على أن الإمام الشافعي له أصول الإستنباط والمنهج الخاصة والفريدة لكل قوليه في القديم والجديد. وعلى سبيل المثال في قوله الجديد كان الإمام الشافعي يعتمد على المصادر الأخرى في الإستنباط الأحكام كالمصالح المرسله و الإستصحاب و السد الذريعة في اجتهاده. ولكن في قوله القديم هو يعتمد على ظواهر المعانى النصوص والقياس فقط. ولذلك أن هذا البحث تفيد بالضرورة والأهمية اللجوء والرجوع بالإعتماد و الإستخدام المنهج الحكم و أصول الإستنباط في الإجتهد. وهذه الأهمية كي تحصيل الصوابه والحق في النتائج الأحكام والإجتهد.